الاقتصاد الريعي بين القصور المؤسساتي وعجز الحكامة (الاقتصاد الجزائري نموذجا)

د. زاوي أحمد صادق د. ورّاد فؤاد
جامعة معسكر – الجزائر المركز الجامعي عين تموشنت – الجزائر-
ourradfouad@gmail.com Zaoui_sadek@univ.mascara.dz

الملخص:
تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد ريعي، حيث يعاني من مشكل التحول إلى اقتصاد متنوع وتنافسي، وسنقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام باتخاذ المنهج الوصفي والتحليلي، القسم الأول نعرض فيه آخر تطورات الاقتصاد الجزائري، والقسم الثاني نعرض من خلاله قوة خصائص الاقتصاد الريعي في الجزائر، وفي القسم الأخير نحلل أهم العراقيل المؤسساتية التي تمنع تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع وتنافسي.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التنمية، الريع، الحكامة، المؤسسات.

Abstract :
This research paper deals with the issue of the Algerian economy as a rentier economy, as it suffers from the problem of transforming into a diversified and competitive economy, and we will divide this research into three parts by adopting the descriptive and analytical approach, the first part in which we present the latest developments in the Algerian economy, And the second section through which we justify the rentier nature of the Algerian economy, and in the final section we analyze the most important institutional obstacles that prevent the transformation of the Algerian economy from a rentier one to a diversified and competitive economy.
Keywods: economy, development, renier, governance, institutions

1- مقدمة:

في سنة 1970، كانت نسبة النمو في الجزائر مساوية نسبيا مع نسبة النمو في بلدان شرق وجنوب آسيا (الشكل رقم 01). فاتساع الفجوة في التنمية الاقتصادية منذ 1970 إلى يومنا هذا يستحق المزيد من الدراسات المعمقة لتسليط الضوء على الاختلافات المرتبطة بتأثير المؤسسات الاقتصادية والسياسية في عملية التنمية الاقتصادية بين هذه المناطق. وترتبط هذه الفجوة في الأداءات الاقتصادية بالاستراتيجية الشاملة المعتمدة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى السياق المحدد جيدا. ففي الجزائر، الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بلغ 4114.7$ في سنة 2018 بالسعر الجاري مقارنة ب 33340.3$ في كوريا الجنوبية، أي أعلى ب 8 مرات تقريبا مقارنة بالجزائر.

الشكل رقم (01): تطور الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد خلال الفترة 1970-2018 لبلدان شمال أفريقيا، جنوب شرق آسيا، شرق آسيا، الصين والجزائر (الدولار الأمريكي)

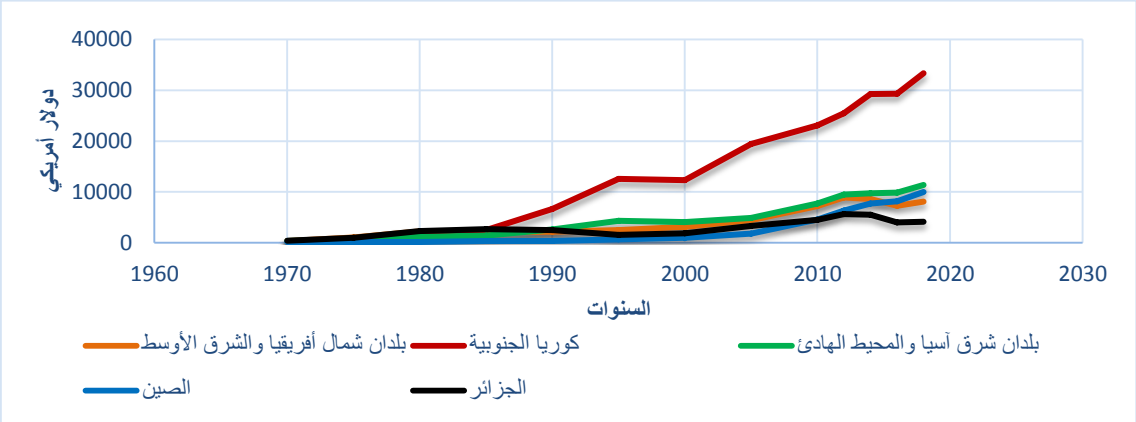

المصدر: بيانات البنك الدولي

هذا الشكل يظهر أن المقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد المتعلقة بالمناطق المختلفة أكد وجود تأخر صافي من بلدان شمال أفريقيا مقارنة ببلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ. وهذا يمكن أن يعطي تفسيرا من حيث نموذج التنمية الاقتصادية أو أننا نتعامل مع تنوع متأصل في التكوينات المؤسساتية، الاقتصادية والسياسية.

ولقد أكد (Chang, 2008) في كتابه الذي حرره بعنوان « Institutional Change and Economic Development »، أن البلدان على غرار بريطانيا العظمى، جزر الموريشيوس (Ile Maurice)، سويسرا، البرازيل، الصين، بوتسوانا وأوغندا

اتخذوا العديد من المسارات المختلفة من أجل الوصل إلى الازدهار الاقتصادي الحالي، وأن المنهج ذو "حجم واحد يناسب الجميع"[5] هو منهج غير صحيح في عملية التنمية الاقتصادية. والنقطة المشتركة التي اتبعتها هذه الاقتصاديات هي أنها جميعا تبنت عقيدة الليبرالية الجديدة التي تفترض أن كل ما يحتاجه أي بلد هو السياسة الصحيحة والسليمة للتحرير، إلغاء القيود والخوصصة. وبالتالي، سياسة موحدة للتنمية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق مثل تلك التي روّجت من خلال توافق واشنطن هي خاطئة وولّدت نتائج متضاربة ومختلفة جدا من منطقة إلى أخرى.

من جهة أخرى، يشكل الريع جزء كبير من اقتصاديات الدول العربية، حيث يكثر الجدل حول معنى الاقتصاد الريعي وتأثيره على بنيان الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساس في دخلها القومي والآثار السلوكية على المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع.

الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات انتاج معقدة (المحروقات في الحالة الجزائرية)، بحيث تستحود الدولة أو السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وبيعه وتوزيعه. وأظهرت الدراسات أن الاقتصاديات الريعية غالبا ما تكون رخوة وهشة إذ تعتمد على المبادلات التجارية وتنتج مجتمعات استهلاكية يسيطر فيها قطاع الاستيراد على قطاع الإنتاج، حيث يتم اهمال القطاعات الأخرى على غرار قطاع الفلاحة، ونجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد، بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية والتي تستعمل غالبا في في البناء والتشييد وتوزيع الأجور واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات منتجة ومتنوعة تنعش الاقتصاد.

في الحالة الجزائرية، تحليل الإطار المؤسساتي الذي من خلاله تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، يتضح وجود بنية مؤسساتية تتلاءم مع نظام الدولة الريعية والاقتصاد التوزيعي سواء في مرحلة النظام الاشتراكي أو مرحلة اقتصاد السوق المتبع المفروض من طرف المنظمات العالمية، كما أن هذه البنية المؤسساتية عملت أيضا على فشل الاصلاحات الاقتصادية لوضع حد للاقتصاد الريعي.

فهل هذه البلدان التي حققت النمو كانت نتيجة إزالة العقبات التي تعيق التنمية من خلال التخصص الصناعي القوي والتكامل الواسع في التبادلات الدولية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، أو أنهم تمكّنوا من تحويل هذا التطور إلى تنمية بفضل التغييرات الأخرى الأكثر نوعية (مؤسساتية، اجتماعية، سياسية)؟ فإذا كانت هذه هي الحالة، هل هذا يعني أنها أشكال جديدة من التنمية، أم نجد في هذه التطورات خصائص تجارب البلدان الأقدم صناعيا؟

الإشكالية:

ولماذا الجزائر على عكس كوريا الجنوبية، لم تبني اقتصاد متنوع وتنافسي؟ أو تحول تكوينها المؤسساتي للحصول على ديناميكية للتنمية الاقتصادية؟(DIAGNE, 2009)

للإجابة على هذه الإشكالية، سوف نركز في تحليلنا على مسألة الريع الذي يعتبر كعائق أمام تشبيك ديناميكيات التراكم على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية المتعددة في الجزائر.

سنقسم تحليلنا إلى ثلاثة أقسام، حيث سنبرز أهم التطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري مشيرين إلى قوة الاقتصاد الريعي في الجزائر، ثم نبين أوجه القصور المؤسساتي التي تعيق تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تنافسي وحر، وفي الأخير نوضح بصفة تحليلية وفق مبادئ الاقتصاد السياسي عراقيل تحقيق الإصلاحات التي تحرر الاقتصاد الوطني وتحوله إلى اقتصاد أكثر ديناميكية ومرونة.

2- التطورات الأخيرة للاقتصاد الجزائري:

لقد كان للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، بالإضافة إلى بعض السياسات الحكيمة في إدارة الاقتصاد الكلي، أثر مباشر على مؤشرات هذا الاقتصاد والتي تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن هذه الاحصائيات تتلاعب فقط بالمؤشرات النقدية نتيجة التحسن المستمر في أسعار المحروقات. هذا من جانب التحسن، لكن يبقى دائما الاقتصاد يستند على المداخيل الريعية وهو ما يعزز محافظة السلطات الجزائرية على الاقتصاد الريعي والتوزيعي الذي تفضله بعض مجموعات السلطة الذي تستفيد منه. ويستمر هذا الاقتصاد الريعي نتيجة ضعف الهياكل التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة السياسية في المحافظة على هذا النموذج الذي يسمح بهيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال التوزيع الريعي وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى. كما لا ننكر أن هذا النهج الذي تفضله الإدارة السياسية ولد أكثر الفساد وبأشكال مختلفة.

2-1- النجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لقد تحسنت وضعية الاقتصاد الكلي الجزائري كثيرا منذ بضعة سنوات. فالاستقرار هو المجال الذي تحقق فيه النجاح النسبي. ومن خلال الجدول التالي، نلاحظ أن أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي قد تحسنت منذ بضع سنوات.

[5] - traduction de « one size fits all ».

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر منذ سنة 1998

	التضخم (%)	توازن الميزانية (مليار دج)	النمو الاقتصادي (%)	معدل البطالة (%)	الرصيد الخارجي الجاري (مليار $)	رصيد الدين الخارجي طويلة ومتوسطة الأجل (مليار$)	الاحتياطات الاجمالية (مليار$)
1998	5	101.3 -	5.1	28	0.91-	30.26	6.84
2002	1.4	52.6	4.7	25.7	4.36	22.54	23.11
2006	2.53	1186.6	2	12.3	28.95	5.62	77.78
2014	2.92	1257.3-	3.8	10.6	9.3-	1.76	178.94
2017	5.59	1206.5-	1.6	11.7	22.1-	1.9	77.33

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات: 2000، 2004، 2008، 2012، 2017

لقد ظهرت هذه المؤشرات في الاقتصاد الكلي بصفة مقنعة. وما ميز هذه الفترة، هو تراجع معدل التضخم في نهاية سنوات 1990، نتيجة التحكم فيه حيث لم يتجاوز 5% باستثناء سنة 2012 مقارنة بمستوى التضخم لسنة 1992 الذي وصل إلى 31.7% (ONS, 2016)، ثم ارتفع قليلا بوتيرة مستمرة سنتي 2015 و2016 ليعاود الانخفاض سنة 2017 وهذا نتيجة زيادة ارتفاع مستوى الأسعار الغذائية على المستوى الدولي خاصة شعبة الحبوب ومنتجات الحليب. من جهة أخرى، لجأت السلطات الحكومية إلى الانضباط أكثر في تسيير الميزانية العامة نتيجة حالات العجز المستمر؛ ونتيجة لذلك، تم تحقيق الفائض منذ سنة 2000 بعدما تجاوز العجز (-101.3) مليار$ سنة 1998. وعلى الرغم من تحسن الوضعية المالية للاقتصاد والبلد نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، واصلت الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي، لكن بداية من سنة 2012 عرفت تراجع وكان لها أثر على توسيع العجز الذي بلغ (-2553.2) مليار دج كأقصى عجز سنة 2015، وما يعكس الإرادة القوية للحكومة في ضبط الميزانية هو خلقها لصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، حيث يتم تخصيص الفائض في تمويل بناء البنى التحتية. وعلى الصعيد النقدي، وترابطا بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، تواصل تراجع السيولة المصرفية خلال السنوات الأخيرة التي انتقلت من 820.9 مليار دج في 2016 إلى 482.4 مليار دج في أكتوبر 2017 في ظروف تتميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، ومع إدخال سياسة التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017، عرفت السيولة المصرفية ارتفاعا لتبلغ 1380.6 مليار دج في نهاية 2017.

أما من جانب النمو الاقتصادي، فقد تعززت من خلال زيادة الانفاق الحكومي؛ ويظهر ذلك من المؤشرات، ولقد استمرت منذ سنة 2000 في معدلات إيجابية حيث بلغ نسبة 6.9% كأقصى نسبة وذلك في سنة 2003، ثم انخفض في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات. أما قطاع الشغل كذلك عرف تحسن كبير واستمر في الانخفاض من 29% في سنة 1999 إلى 9.8% في سنة 2016 كأدنى قيمة ليرتفع مجددا في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا الانخفاض بنسبة كبيرة إلى البرامج التنموية المدعمة بالإنفاق الحكومي الكبير الذي خلق مناصب كبيرة في قطاع الخدمات. ومن جانب التجارة الخارجية، فقد تحسنت كذلك الوضعية من خلال تجاوز العجز في ميزان العمليات الجارية وتحقيق فائض منذ سنة 2000. ونتيجة لتحسن مداخيل المحروقات، تم التحكم أكثر في الديون الخارجية وانخفضت باستمرار لتستقر عند 1.2 مليار$ في سنة 2015 بعدما كانت تساوي 30.26 مليار$ في سنة 1998، لكنها ارتفعت بنسبة قليلة في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع مداخيل المحروقات. أما الاحتياطات من العملة الصعبة فقد تجاوزت الديون الخارجية إلى أن بلغت حوالي 194 مليار$ كأقصى قيمة في سنة 2013 بعدما كانت 4.4 مليار$ في سنة 1999، لكن سرعان ما بدأت في التآكل نتيجة السياسات الاستهلاكية المتبعة من طرف الحكومة وتراجع المداخيل من العملة الصعبة.

2-2- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري:

ليس من الصعب أن نوضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الموارد الطبيعية المتمثل في قطاع المحروقات. وهذا يمكن أن نلاحظه من خلال حصة المحروقات في الصادرات وحصة انتاج المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام.

الصادرات الجزائرية هي متشكلة تقريبا من قطاع المحروقات. فهي تمثل نسبة ما بين 93.4% و98.4% من مجموع الصادرات خلال الفترة 1994-2017. وهذا ما يظهر أن قطاع المحروقات يبقى العامل الرئيسي في ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم (02): حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (ب %)

	1994	1998	2002	2005	2008	2010	2015	2017
حصة المحروقات في الصادرات	96.7	96.1	96.7	98.3	98.2	98.3	95.7	96

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات: 2000، 2004، 2008، 2012، 2017

فالجدول التالي والشكل الموالي، يؤكدان على هيمنة قطاع المحروقات وساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى. فالقيمة المضافة التي خلقها هذا القطاع ارتفعت من 30% سنة 2000 لتصل إلى 46.11% كأقصى نسبة في سنة 2011. وهذه النسبة بقيت مهيمنة على الرغم من التراجع الملحوظ في الإنتاج في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع الطلب على المحروقات على المستوى الدولي. والجدول التالي يوضح هيمنة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع مختلف القطاعات الأخرى:

الجدول رقم (03): تطور المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) (ب%)

	1997	2002	2008	2011	2014	2017
المحروقات	30.1	32.5	45.3	46	27	19.1
الصناعة خارج المحروقات	8	7.3	5.2	5	5	5.5
الفلاحة	8.7	9.3	7.8	10.6	10.6	12.3
البناء والأشغال العمومية	10	9.15	8.8	10.8	10.8	11.7
الخدمات	35.3	34.9	29.3	41.5	41.5	44.1

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات: 2000، 2004، 2008، 2012، 2017

من حيث الناتج المحلي الاجمالي، الضريبة على المداخيل والأرباح بقيت ضعيفة جدا. فهي لم تتمكن من اجتياز عتبة 7% على الرغم من التطورات الملموسة التي نلاحظها بعد سنة 2011 حيث زادت هذه الحصة ب 2%. وبعزل حسابات التحيز المتعلقة بقطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي، فنحن بقينا نستوقف ضعف هذه الحصة المذكورة فقط في النتاج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، ولم تتجاوز نسبة 8% حتى سنة 2017.

الشكل رقم (02): تطور حصة الجباية المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي (ب%)

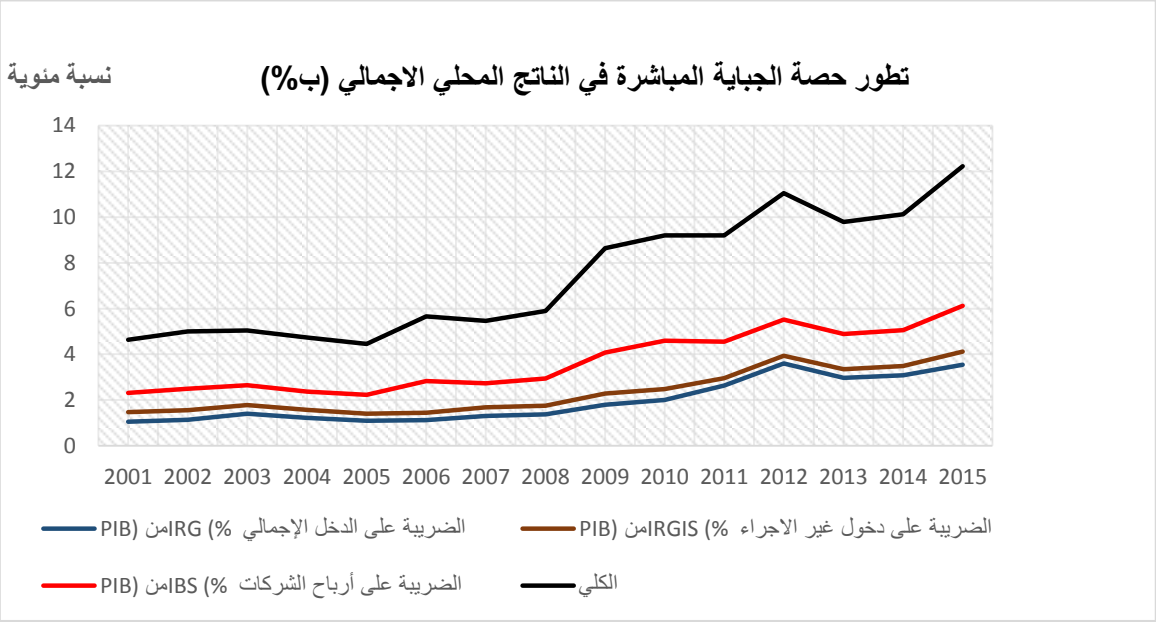

المصدر: وزارة المالية

ومن حيث المقارنة الدولية، الضريبة المباشرة في الاتحاد الأوروبي بلغت حصتها 12% في الناتج المحلي الاجمالي وتساهم بأكثر من 32.8% في الإيرادات الجبائية.(BM, 2009) وحصة الضرائب على الرأسمال بلغت 7.8% في الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2009، حيث 2.3% تمثل الضرائب على الشركات و5.5% تمثل الضرائب على الدخل وعلى الأنشطة. والعمال الأجراء يساهمون بحوالي 10.3% في الناتج المحلي الاجمالي و26% في إيرادات الدولة. وبالنسبة لبلدان شمال أفريقيا (MENA)، تونس على سبيل المثال، الضريبة المباشرة تمثل أكثر من 28% من مجموع إيرادات الدولة وأكثر من 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي. (BM، البنك الدولي، 2009)

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

الشكل رقم(03): حصة الجباية البترولية في الناتج المحلي الاجمالي وإيرادات الدولة (ب%)

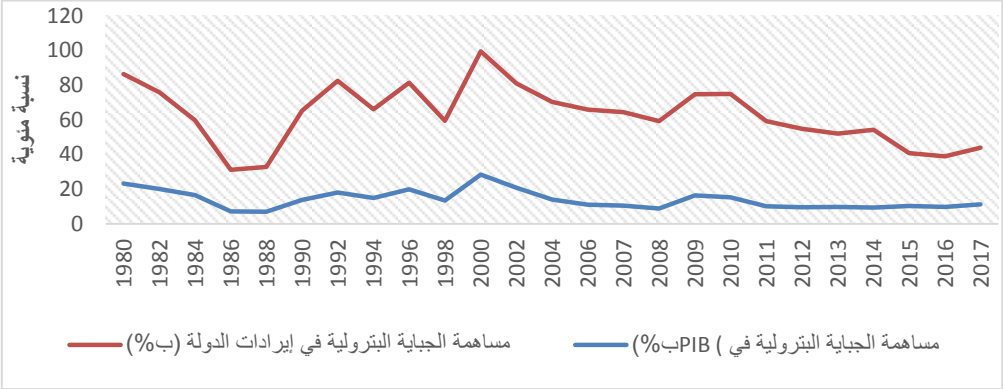

المصدر: بنك الجزائر، مديرية الضرائب

ومن جانب الانفاق، نشير إلى صعوبة الدولة في تغطية نفقات التشغيل من خلال الجباية غير بترولية. وهذا يعكس من جهة، الزيادة المستمرة للنفقات وخاصة منذ سنة 2000، ومن جهة أخرى، ضعف زيادة التحصيل الجبائي للجباية غير بترولية. وقد تميزت الجباية خارج المحروقات بضعف مستمر حتى يومنا هذا، والشكل الموالي يظهر تطور هذه المؤشرات.

الشكل رقم (04): تطور تغطية نفقات التشغيل من خلال الجباية خارج المحروقات

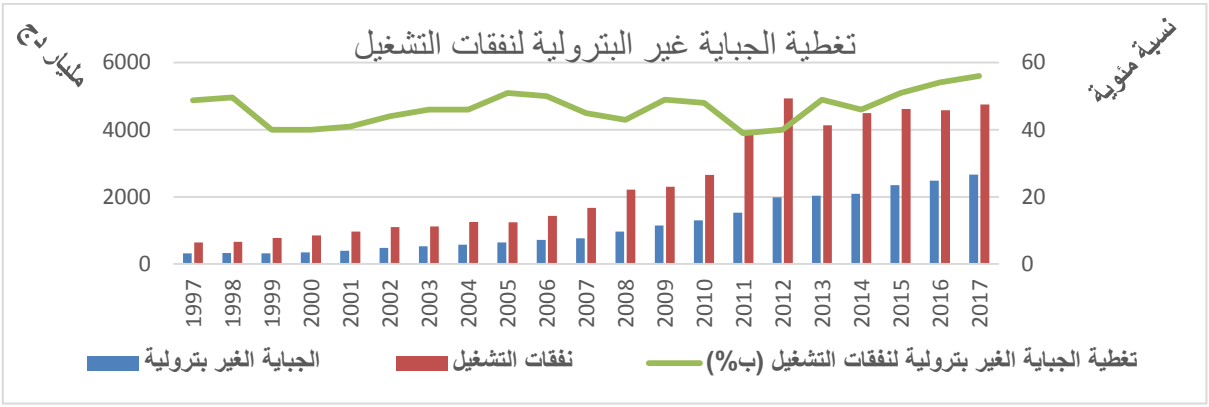

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات: 2000، 2004، 2008، 2012، 2017

كل هذه المؤشرات تؤكد على اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع المتمثل في عائدات صادرات المحروقات، وهذا ما يصنف الجزائر كدولة ريعية.

3- أوجه القصور المؤسساتي للاقتصاد الجزائري:

إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري أو ميله إلى مرض العلة الهولندية أدخل تشوهات مؤسساتية للاقتصاد، وربما يكون من غير المناسب أن نشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية هي السبب وراء جميع مشاكل الصناعة؛ والحقيقة تظهر أن البلدان الريعية المختلفة تتوافق مع وضعيات متميزة. فجميع البلدان المصدرة للموارد الأولية لا تعرف نفس المصير في النمو الاقتصادي، وإلا كيف نفسر النجاح الاقتصادي لبعض البلدان التي اعتمدت في بدايتها على وفرة الموارد الطبيعية كالنرويج وأستراليا؛ والفشل الاقتصادي لبعض البلدان التي اتخذت نفس المنهج كالجزائر ونيجيريا...الخ. ولتوضيح هذا التباين، توسعت الدراسات الأدبية في تحليلاتها التي تستند على العامل البشري لتشمل كذلك جودة الحكامة والمؤسسات كعاملين رئيسيين في تحقيق النمو الاقتصادي. (Claudio Bravo-Ortega, 2001)

هذا التحليل يتطلب توضيح خاصية العجز أو الفشل من حيث مسألة الحكامة في الاقتصاديات الريعية بصفة عامة، ثم نحدد الاحتياجات المؤسساتية التي نتجت عن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

3-1- الاقتصاد الريعي وعجز الحكامة:

الأدبيات التحليلية توجهنا بشكل عام أن البلدان التي تعتمد على الريع الناتج عن الموارد الطبيعية، هي أكثر عرضة للفشل من حيث الحكامة. وقد لاحظ كل من (Mehlum et al, 2005) أن البلدان ذات النوعية الرديئة من المؤسسات هي التي تحمل التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو. وقد وضّحوا أنه إذا كانت هناك مؤسسات ذات جودة جيدة، أي مواتية للأنشطة الانتاجية، فالموارد الطبيعية ستكون عامل قوي ومحفز للنمو، على الأقل إذا كانت هناك جودة مؤسساتية عند مستوى معين، لا يكون هناك تأثير سلبي لوفرة الموارد.(Halvor Mehlum, 2002)

كذلك، نجد دراسات (Sala-i-Martin et Subramanian) على دولة نيجيريا، حيث تمكنوا من حصر المؤسسات كمتغير تفسيري للتأثير السلبي للموارد الطبيعية. فالبلدان الريعية التي تتميز بآليات مراقبة غير فعالة، وقوى معارضة غير مؤسساتية تتعرض أكثر لمخاطر اكتساب إيرادات ناتجة عن الموارد الطبيعية تضر بالأداءات الاقتصادية. فالحكومة باعتبارها الفاعل المستفيد أكثر من المداخيل الريعية، تتصرف في هذه الموارد مع مساءلة سياسية أقل، على عكس مداخيل الجباية التقليدية، فهي لا تدعوا إلى ممارسة حق الرقابة العامة.(Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, 2013)

وفي دراسة ل (Aoun M. C, 2008)، صنفت البلدان المصدرة للنفط والتي أسفرت عنها النتائج التالية: بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى ك (نيجيريا، أنغولا، التشاد) هي في أسفل السلم من حيث جودة الحكامة، وعلى العكس، النرويج هي في الجزء العلوي من السلم. وأظهر (Aoun M, 2008) من خلال دراسة تطبيقية لمؤشرات الحكامة على البلدان النفطية وغير النفطية، أن البلدان التي يهيمن عليها الريع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لها مؤسسات ذات جودة منخفضة، وهذا له علاقة أكثر بمؤشر مشاركة المواطنين والتمثيل ومؤشر مراقبة الفساد، وهذه النتائج تؤكد الفرضية حول الدولة الريعية على أنها تمنع المشاركة والتمثيل من خلال شراء السلم الاجتماعي.(AOUN, 2008)

دراسات أخرى حاولت توضيح أن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلبا على جودة المؤسسات. فدراسة (Philipot L. M, 2009) الذي استخدم أسلوب إحصائي للمقاطع العرضية خلال الفترة 1990-2004 حول العالم، مهما كان المؤشر المؤسساتي المختار، البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية بقوة، تتميز بنوعية مؤسساتية سيئة. فوفرة الموارد الطبيعية ترتبط بمستوى عالي من الفساد، تنظيم سيء، لا إستقرار سياسي وحريات مدنية وسياسية أقل تطورا. فهذا التأثير هو واضح بالنسبة للموارد المركزة والريع النفطي والغازي.(Philippot, 2009) ومن المهم أن نعرف ومن خلال الحالة الجزائرية، أنه كيف تتجلى هذه المظاهر من أوجه القصور المؤسساتي في الاقتصاد الجزائري؟

2-3- توسع الدولة من خلال الاقتصاد الريعي:

إن أهمية دور الدولة في الاقتصاد الجزائري له علاقة مباشرة بالطابع الريعي لهذا الاقتصاد. والنظرية النيوكلاسيكية تستند على فرضية أن الحجم الكبير للدولة عادة ما ينتقد مبدأ الخضوع للسلطة. (Uzunidis, 2011) من جهة أخرى، حذّرت كذلك المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) من زيادة حجم الدولة في الاقتصاد. وانتقدت الدور الكبير للدولة من حيث تحوله كبديل لقوانين السوق في عمليات التنظيم ويشكل في نفس الوقت عائق للأداء الجيد لاقتصاد السوق. وأنه كلما كانت الدولة تشغل مساحة أكبر في الاقتصاد، كلما كان يقابلها خطر أكبر من حيث الاختلالات المؤسساتية التي تطفو فوق الاقتصاد (اختلاس، فساد، عدم الفاعلية، قرارات غير استراتيجية...الخ) (Kabaka, 2016) . وفيما يخص الحالة الجزائرية، يمكن أن نشير إلى وجود حالتين تكون وراء الاختلالات المؤسساتية في الجزائر: أولا، الدولة هي المصمم والمنظم الوحيد في عملية التنمية؛ ثانيا، الدولة تحاول معالجة جميع المشاكل الاجتماعية من خلال الانفاق الحكومي.

لقد تمّ استخدام المداخيل الريعية فعليا في تمويل الاستثمارات سواء كانت متمثلة في شكل استثمارات موجهة لخلق المؤسسات العمومية خلال العقدين 1970 و1980، أو في شكل بنى تحتية اجتماعية واقتصادية خلال العقدين 1990 و2000. ويجب التذكير أن مدخرات الميزانية سمحت بتمويل الاستثمارات المخططة بنسبة 22.3% خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وبنسبة 33% خلال الرباعي الثاني (1974-1977).(Benabdellah, 1999) ومنذ سنة 2000، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، طبقت الجزائر ثلاثة برامج حكومية للاستثمارات (1999-2004؛ 2005-2009 و2010-2014)، كانت موجهة لبناء بنى تحتية اجتماعية واقتصادية جديدة (طرق، سدود، مستشفيات...الخ). وهذه السياسات رافقتها زيادة مفرطة في الانفاق الحكومي كما يوضحه الشكل الموالي، حيث نلاحظ وصول نسبة الانفاق الرأسمالي من إجمالي النفقات إلى حوالي 47% وذلك في سنة 2008.

الشكل رقم (05): تطور الانفاق الرأسمالي من مجموع ميزانية الدولة (مليار دج)

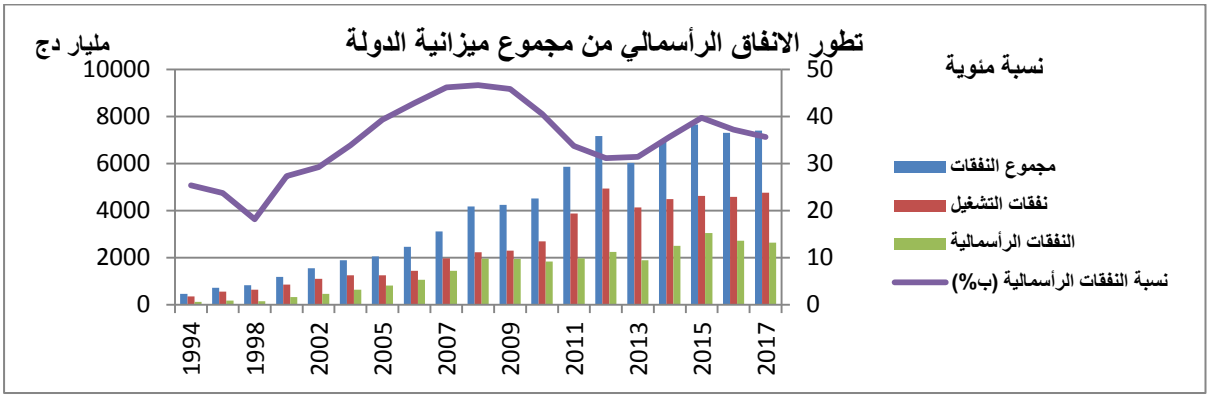

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات: 2000، 2004، 2008، 2012، 2017

ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021 عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء

باعتبار الدولة كمستفيدة للمداخيل الريعية ومسؤولة عن إدارتها، فهي تمثل المصمم والمقاول الأول في الاقتصاد، أي في عملية التنمية في الجزائر. وحسب المحللين، فإن هذا الدور الكبير للدولة هو سبب الاستدانة الخارجية للاقتصاد الجزائري. فتحليل الاقتصادي (Benabdellah) ذهب إلى تحديد المفارقة في مبدأ الدولة الذي يستند على الخلط بين المستفيدة للمداخيل الريعية والمقاول الأول في الاقتصاد. ففي هذه الحالة، الدولة استثمرت في نفس الوقت وفق مبدأ أنها مالكة الأرض (الاستفادة من الريع)، ووفق مبدأ الرأسمالية (تعمل على تراكم هذا الريع). فكلا المبدأين مختلفين وفق النظرية الماركسية.

هذه العناصر النظرية تؤكد الفكرة التي من خلالها أن الريع يبقى كنوع من التوزيع بغض النظر عن الاستخدام من طرف الدولة التي توجهه كيف تشاء. وهذا ما يسمح لنا بإعادة النظر في قدرة الدولة الريعية على لعب دور المستثمر بشكل كامل. وبالنسبة للحالة الجزائرية، (Liabes, 1986)، كتب أن: " يظهر الكل مندمج بشكل طبيعي في علاقات الحركة-التوزيع، الريع يقمع علاقات الانتاج التي تجعل منه على أعلى قمة، أي، السلع المادية، التنمية، النمو، العلامات الخارجية للحداثة التي يمكن أن نشتريها من خلال المداخيل الريعية". (LIABES, 1986) وهذا يعني أن الأداءات الاقتصادية من حيث النمو والتنمية...الخ التي نتجت عن توظيف الريع ما هي إلاّ علامات خارجية لتنمية تم اشتراؤها ولم يتم انتاجها من خلال عملية محكمة. وهذا انكشف سريعا من خلال عودة الاختلالات الاقتصادية بعد أزمة البترول لسنة 1986، على الرغم من السياسية التصنيعية التي تم انتهاجها في سنوات 1970.

فهناك حقائق تؤكد أن جودة المؤسسات تحفز الفعالية في استخدام الموارد الطبيعية. وبالتالي، إذا كان هناك نقص في تحفيز الفعالية سيكون لها انعكاسات على جميع المؤسسات التي تحدد العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وهذه العيوب المؤسساتية إذن تكون عائقا خطيرا يقف ضد تأسيس اقتصاد انتاجي.

3-3- شراء السلم الاجتماعي:

عندما تكون الجودة المؤسساتية سيئة، السلطة التنفيذية يكون لديها فسحة أوسع في تخصيص الأموال الحكومية. وعلى هذا الأساس، سيكون تكوين الانفاق العام منحرف لصالح أولئك الذين يقدمون أكثر فوائد سياسية أو أولئك المفضلين من طرف القادة. هذه هي فرضية محققة من طرف (Philipot L. M, 2008)، في نموذج أنشئ على العلاقة بين الموارد الطبيعية وتكوين الانفاق العام. وقد أظهر على وجه الخصوص أن وجود المداخيل الريعية ووفرتها هو المسبب الرئيسي في زيادة النفقات الحكومية الجارية خاصة الاعانات.(Louis-Marie, 2008)

ويمكن أن نلاحظ ذلك في الجزائر من خلال تأسيس نظام أسعار إداري إلى غاية سنة 1989 وتدعيم السلع الضرورية الأولية إلى يومنا هذا. فأهمية الجباية البترولية هي وراء المحافظة على نظام الأسعار المخطط 1989، والاعانات الحكومية لأسعار الاستهلاك ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ولإعطاء فكرة شاملة، وفيما يخص اجمالي الاعانات الاستهلاكية، قد بلغت 86% في المتوسط من التحويلات الجارية للدولة نحو المؤسسات العمومية خلال الفترة 1974-1982. فبدون جباية بترولية، لا يكون هناك لا سياسية إعانات الأسعار ولا أي تحويلات مباشرة للمؤسسات العمومية.(Bellal, 2011)

3-4- البحث عن الريع:

إن الدراسات التجريبية أظهرت أن وفرة الموارد الطبيعية تعزز الحكامة السيئة، وأن وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد تعزز أو على الأقل توسع من سلوكيات الدولة الريعية؛ أو البحث عن الريع، ويعزز في الأخير الفساد.(Tullock, 1967) والاقتصاد الجزائري مبني كما ذكرنا على منطق توزيع الريع ويعزز التصاميم السياسية للقادة مقارنة بالفعالية الاقتصادية. وهذا ما يولد السلوكيات المقيدة على المنطق الانتاجي. وحسب (Boujema R)، منطق التوزيع هو أصل تشويه العملية الانتاجية لصالح توسع سلوكيات البحث عن الريع، شبكات المحسوبية والفساد...الخ". (Boudjemaa, 2006)

ونجد في المفاهيم النيوكلاسيكية، منهج البحث عن الريع يظهر كيف تصل مجموعات الضغط على احتكار جزء من الثروة المنتجة. فسلوك البحث عن الريع يعتبر وسيلة لتحقيق المداخيل من خلال الانخراط في أنشطة غير منتجة، أي أنشطة التي تنتج الأجر النقدي من دون أن تنتج السلع والخدمات. وقد اعتبره البعض كل تحويل ما بين الفاعلين الاقتصاديين عندما تكون قواعد المنافسة العادية معطلة. فالبحث عن الريع يعمل على تعزيز البحث عن المداخيل الريعية التي يتم الحصول عليها باستخدام التلاعب أو استغلال البيئة الاقتصادية أو السياسية، بدلا من دخل يقابله نشاط يحقق فائض في الثروة من أجل المجتمع.

والاستنتاج هو أن سلوك البحث عن الريع لا يطبق أساسا على المداخيل الريعية الناتجة عن الموارد الطبيعية، وإنما على المداخيل الريعية المفتعلة أو المصطنعة الناتجة عن التلاعب بالبيئة الاقتصادية (انتهاك قواعد اللعبة الاقتصادية مثلا) أو السياسية. وقد أشار (بن عبد الله) إلى أن المنهجين معا يرتبطان بعملية البحث عن الريع في الجزائر الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعة التي تقع على عاتق الدولة. فبالنسبة لهذا الأخير، منهج البحث عن الريع يمتد إلى جميع الوضعيات المرتبطة بالمجتمع من أجل احتكار دخل يتجاوز ما كان يتحقق من خلال سوق واحدة". (Benabdellah Y. , 2006) وعدد معين من نماذج البحث عن

الريع تفرض أن الريع الطبيعي هو قابل للتملك بسهولة من طرف النخبة الحاكمة. كذلك، عندما تكون حقوق الملكية غير معرفة جيدا، ضعف أداء السوق، وفرة الموارد الطبيعية تسوق بالوكلاء على اختيار الأنشطة الاختلاسية على الأنشطة الانتاجية. وبعض الأعمال التجريبية حول نظرية البحث عن الريع تهتم أساسا بتوضيح الاشكالية المتمثلة في " كيف للمداخيل الريعية تعيد توجيه التحفيزات الاقتصادية نحو الحصول على المداخيل النفطية على حساب الأنشطة الانتاجية، خاصة في أطر سياسات غير شفافة، تتميز بتدخلات تعسفية وحرية التصرف للسلطة السياسية والشكوك المحيطة بحقوق الملكية". فوجود الموارد الطبيعية أو ارتفاع أسعارها يعزز الاختلاس على حساب الانتاج. (Ahmed, 2000)

ففي هذه الظروف، تكوين مؤسسات جيدة التي تحفز الأنشطة الانتاجية وتخفض من تكاليف المعاملات ليس بالأمر السهل، لأن المنافسة على المداخيل الريعية تولّد الصراعات المدنية أو تحفز على احتكار السلطة في أيدي نخبة معينة، ومنافسة متزايدة بين الجماعات اللوبية (الضغط).

ولهذا نفهم من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لماذا ميزت دائما وبدقة بين الدخل الناتج عن العمل والدخل الناتج عن الريع الذي يمكن الحصول عليه بسهولة. فبالنسبة للاقتصاد الجزائري، الشركات العمومية كانت في موقف الريع، لأن تأثير الريع عليها تجاوز مجال الاستثمار أو تموين المدخلات المستوردة لتحقيق توازن الحسابات ومعالجة حالاتها العاجزة المزمنة أو المستمرة.

3-5- تشوهات هيكلية:

على الرغم من تحسن النتائج التي حققها الاقتصاد الجزائري من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي والتي بلغت ذروتها 6.9% سنة 2003، وتوقيع الصندوق النقد الدولي على هذه التحسينات، إلاّ أن الجزائر ما تزال بعيدة عن اللحاق بالركب الاقتصادي. ويتجلى هذا من خلال الثروة التي تخلقها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات.(Boileau Loko, 2007)

وهذا ما يرشدنا إلى التأخر في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد. كذلك وباستثناء عملية التحرير الخارجي الذي شهد تقدما سواء سريع أو بطيء كإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية...الخ، إلا أن التحرير الداخلي عرف البطء في التنفيذ حتى درجة التردد.(Benabdellah Y. , 2008) فالقيود الهيكلية انتصبت كعامل معرقل للتنمية. وهذا يتجلى من خلال حالات الجمود التي تسود الاقتصاد الوطني، وبالتالي، سيتميز بالنتائج المهمة التي يمكن أن تكون: تفكيك القاعدة الصناعية، التناقض بين الفجوة الاستثمارية وصعوبة تنفيذ بيئة تنافسية، بالإضافة إلى بطء عملية خوصصة الشركات العمومية.

وفي نهاية سنوات 1980، شكلت عملية تفكيك الصناعة أحد الحقائق الفعلية في الجزائر. وشملت هذه العملية القطاع العام وهذا ما أدى إلى تحقيق مستويات سلبية من النمو الاقتصادي منذ نهاية سنوات 1980. فمساهمة القطاع الصناعي انخفضت ب 40 نقطة مئوية فيما يخص تكوين الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2017 لتبلغ 5.5% مقارنة ب 45% في سنة 1989. (Benabdellah y. , 2007) كما أن عملية تفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة مع الجزائر المبرم في 2002 و2005، زادت من تفكيك القاعدة الصناعية للبلد من خلال فقدانها الجزء الأكبر في السوق المحلية، بالإضافة إلى عملية فتح السوق.

فجوة الاستثمار في اقتصاد يتسم بالسيولة البنكية الزائدة يكشف عن الفعالية المحدودة للقطاع البنكي في الجزائر. ففي سنة 2016، بلغت نسبة الادخار الوطني 36.5%، في حين أن معدل الاستثمار يتقلب في حدود 42%. ففي هذه الحالة، السلطات النقدية ليس لها خيار إلا تعقيم هذا الفائض من المدخرات. ومثل هذا الأداء الضعيف يفسر النمو المفقود. كما أن الاصلاحات الأخرى التي تتعلق بتدشين مؤسسات الاقتصاد على غرار المنافسة والخوصصة لم تتابع فعليا في عملية التنفيذ. (Benabdellah y. , 2007)

بصفة عامة، تشير كل المعطيات والمؤشرات والحقائق أن ضعف الاقتصاد الجزائري لا يرجع إلى نقص الموارد المالية ولا إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي. فالقيود هي ذات ترتيب مؤسساتي بالمعنى الواسع. وفي دراسة حول النمو والاصلاحات في بلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، كشف (Ould Aouadia. J) أن ضعف النمو يرجع إلى أسباب أكثر عمقا: أي المقاومة المختلطة للنخب المنتخبة العامة والخاصة، ممارساتهم الخاصة بعملية الاستيلاء (الاختلاس) على الدولة، هذه الممارسات تؤدي بالدولة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل ثقل التقاليد التي تعيق تحديث العلاقات الاجتماعية، تخفيض الثقة بين الفاعلين (اقتصاديين، سياسيين، اجتماعيين...الخ) التي تزيد من تكاليف الصفقات، وفي الأخير النظام الذي يمنع الابتكار ويحد من التعلم والتدريب".(Aoudia, 2006) ويترتب على هذا النظام أداء اقتصادي غير تنافسي وغير تعاوني.

فيما يتعلق بالتحول إلى اقتصاد السوق، اصلاح دور الدولة في الاقتصاد يشترط الإصلاحات الأخرى المتعلقة بالفاعلين الاقتصاديين الآخرين؛ لأنه من منطلق الدولة الحديثة تأتي مهمة دعم الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال تحديد وتعريف قواعد اللعبة الاقتصادية ودور كل فاعل اقتصادي. فاقتصاد السوق لا يعني إلغاء دور الدولة، على العكس تماما، الدولة هي ضرورية أكثر من أي وقت مضى في عملية وضع اقتصاد السوق، وحتى المؤسسات المالية العالمية الكبيرة صاحبة المشروع اللبرالي للتنمية، راجعوا فرضيتهم الخاصة واعترفوا أنه لا يمكن أن نحقق التنمية بدون الدولة. وفي تقرير للبنك الدولي نُشر في سنة

1997 جاء فيه: " حاليا، ومع هذا التراجع، فهمنا أن الدولة تلعب دور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس كمتدخل مباشر، ولكن كشريك، محفّز ومطوّر ومنظم للنمو". فالبنك الدولي دعا إلى تدخل الدولة التي لا تعتبر سيئة في حد ذاتها، ولكن على العكس تماما، فهي ضرورية من نواحي كثيرة إذا أردنا استغلال امكانيات الاقتصاد". (Ajay, 1997)

لكن، هذا لن يكون بدون اصلاح مسبق للدولة، لجعلها أكثر فعالية في سياساتها من خلال ادراجها في العملية المعروفة تحت اسم الحكم الراشد. ووفقا للباحث (دحماني 1999)، التجربة الجزائرية فيما يتعلق بعملية التحول عرفت عملية الاصلاح والاصلاح المسبق للدولة. فبالنسبة لهذا الباحث، الاصلاحات المنشأة في السنوات الأخيرة في الجزائر تظهر اليوم بشكل متناقض، وأن أحد العقبات الرئيسية للتحول إلى اقتصاد السوق هو غياب الدولة الحديثة المحددة عن طريق الأداء المرن، مع أجهزة ومؤسسات قوية وذات مصداقية، ومع آليات مرنة ومحايدة نسبيا عن المجتمع والمصالح التي يواجهها. (Dahmani, 1999)

فإقرار الشرعية من خلال تحديث وتطوير المجتمع الجزائري المفكك من طرف الاستعمار، والهيمنة التي تمارسها الدولة الجزائرية على المجتمع تؤديان إلى توسيع هياكلها الخاصة ومصالحها من دون أن تكون في مستوى مهمتها الأساسية. وهذا ما عزز من الانتشار القوي للدولة في الاقتصاد من خلال قوة الريع الناتجة عن المداخيل النفطية.

وهذا قد يكون راجع إلى الاعتبارات التاريخية والاقتصادية أن الاصلاحات التي بدأت منذ نهاية الثمانينات، وحتى لو كانت مسّت الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أنها لم تعتبر الدولة كفاعل اقتصادي. وإصلاحات أخرى أقترحت سنة 2001 من طرف لجنة إصلاح هياكل ومهام الدولة هي من اعتبرت الدولة كفاعل اقتصادي فقط على الورق وفق الكاتب (بلميهوب)، إلا أنها على الميدان، تبقى بعيدة كل البعد عن كونها فاعل اقتصادي. (BELMIHOUB, 2005)

بصفة عامة، عملية تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق لم تتحقق بعد. وحتى إذا نجحت الاصلاحات الاقتصادية المطبقة بعد أزمة منتصف الثمانينات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أنها لم تحقق نفس النتائج من حيث التعديل الهيكلي للاقتصاد. وحتى فيما يتعلق بالدور المنوط لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في اقتصاد السوق، الدولة التي ترعى الاصلاحات الأخرى هي دائما تنتظر عملية اصلاحها الذي يكرس دورها كمنظم وتطبيق لامركزية القرارات داخل الهيئات المختلفة.

كما أن الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحويل المؤسسات الاقتصادية العامة ومحيطها لا تزال بعيدة التحقيق. فبعض القوانين أو الاجراءات لم تحقق اصلاحات كبيرة كتوجيه المؤسسات العامة إلى مبدأ المنافسة، في حين أن البعض الآخر لم تطبق أصلا أو بشكل فعلي كقانون الخوصصة. وتحليل الاصلاحات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية العامة تبين أن:

- ✓ ممارسة استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية وتنفيذ مبدأ التجارية بقيت محدودة حتى في السياق القانوني الذي يكرس هذه المبادئ؛
- ✓ حقوق الملكية تكرس الدولة على أنها المالك الوحيد للمؤسسات العامة، على الرغم من خلق الهيئات المتعاقبة المنفصلة عنها كصندوق المساهمات، الشركات القابضة، وهذا ما أدى إلى عرقلة خلق القيمة المضافة من طرف الشركات العامة؛
- ✓ الترتيبات المؤسساتية لا تتوافق مع الترتيبات الهيكلية للشركات. وهذا ما يتطلب إعادة النظر في المحور المفصلي الذي يربط عمليات تنظيم العمل، تطور الانتاج والتسلسل الهرمي للسلطة...الخ؛
- ✓ القواعد المعمول بها لديها حافز ضعيف أمام مبدأ الشفافية، التحكم ومراقبة تسيير هذه المؤسسات العامة الاقتصادية.

4- توصيات عامة لإصلاح الاقتصاد الجزائري:

إن التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي يتطلب مجموعة من العوامل والإصلاحات، ولتطبيق السياسات الإصلاحية، يجب الأخذ بعين الاعتبار الثقافة الريعية لدى المواطن سواءا المستهلك او المقاول، ففي المجتمع الريعي لا يمكن اكتشاف الخلل والمرض، أي لا يمكن أن نعالج المرض فقط عندما تتوفر السيولة، بل يجب مراعاة العديد من المعايير.

1) إصلاحات مؤسساتية:

- استعادة الثقة المفقودة بين السلطة والمجتمع، لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين للحد من ظاهرة التغني بالريع؛
- خلق بيئة قانونية وسياسية تعمل على الحفاظ على المال العام الناتج عن قوة الانفاق الحكومي؛
- محاربة الفساد بكل أنواعه خاصة ذلك المرتبط بالعملية السياسية؛
- العمل على تأسيس مجتمع مدني حر وفعال مدعم من طرف القطاع الخاص المنتج من أجل خلق فضاء عام يراعي جميع المصالح المشتركة سواء للمواطن، القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛
- إعادة النظر في العلاقة المؤسساتية بين القطاع العام والقطاع الخاص وتدخل الدولة.

2) إصلاحات اقتصادية:

- إعادة النظر في دور الحكومة، فأي دولة تريد أن تتبع سياسة اقتصادية تقوم أساساً على قاعدة الحرية الاقتصادية وفقاً لقوى السوق، من أجل تحفيز سياسية تنموية، للاستفادة من موارد البلاد الحقيقية والمحتملة، عليها أن تُعَيّن دورًا للحكومة في العملية الاقتصادية، في أضيق الحدود تتوسع فيه ملكية أدوات الإنتاج، ويقتصر دخل الحكومة على الإنفاق على وظائفها ومهامها المحدودة، بصورة قد تكون حصرية، على موارد الضرائب، المفروضة على نشاطات العملية الإنتاجية والسلوكيات الاستهلاكية في المجتمع. كما يتعين على الحكومة أن تترفع عن الدور الكبير وتترك ذلك للأفراد، مكتفية بما تتحصل عليه من ضرائب، من جراء نشاط فعّال وحر لرأس المال، سواء كان وطني أو خارجي، والاستفادة القصوى من الميزة التنافسية لاقتصاد البلاد، وتوفير إشباع حقيقي وفعّال لحاجات الناس من السلع والخدمات، بأسعار منافسة وعادلة، مع تطوير نظام إنتاجي مجزٍ للأجور، يرتبط مباشرة بالنظام الضريبي، ومعدلات النمو المطرد؛
- المحافظة على الدور الأساسي للدولة في جميع الحالات الاصلاحية، حيث تبقى قيمة ومكانة الوظيفة الاجتماعية للدولة مرتبطة بحماية الطبقات الأقل حظاً في المجتمع، بالإضافة إلى التأكيد على سيطرة الدولة على السياسة النقدية والمالية، في البلاد من خلال التحكم في المؤسسات المالية الرسمية (مؤسسة النقد أو البنك المركزي) في عرض النقود، ومراقبة قيمة ووضع العملة الوطنية مقابل العملات الحرة دون التدخل بصورة مباشرة في قوى السوق، وإصدار أذونات الخزانة أو السندات السيادية لمواجهة أي عجز في الميزانية، واتباع سياسات تحفيزية للسوق، وكذا التحكم في سعر الفائدة والتحكم في النظام الضريبي في الدولة، لجعله مواكبًا لمعدلات نمو مطردة.
- تعمل الدولة على إحداث التوازن في العملية الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية، عن طريق تحكمها وسيطرتها على السياسة النقدية والمالية، بالتدخل الحاسم والمؤثر، في الدورات الاقتصادية المتتالية؛
- العمل على توجيه المدخرات والايرادات الريعية نحو استثمارات حقيقية، وبناء قاعدة صناعية حقيقية مبنية على الجودة والمنافسة؛
- تهيئة البيئة الاستثمارية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة؛
- العمل على الاستثمار في القطاعات ذات التوجه الثقافي للمجتمع والحكم الجغرافي للبلد، كإعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الفلاحي وقطاع السياحة لما لهما ميزة نسبية على باقي القطاعات الأخرى؛
- تعزيز المؤسسات الاقتصادية الناشئة وتطوير الصناعات التحويلية والغذائية؛
- إصلاح القطاع العقاري للبلد (سواء الفلاحي أو الصناعي) الذي يشكل عقبة رئيسية في الاستثمار في الجزائر.

5- الخاتمة:

في سياق التطورات الأخيرة، تبينت اشكالية تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق والتي تفسر لماذا الدولة الجزائرية على الرغم من الخطابات المتعددة، إلاّ أنها فشلت في اصلاح اقتصادها. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود بيئة مؤسساتية مواتية للتغييرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وبعبارة أخرى، العقبة الرئيسية أمام التحول الاقتصادي الناجح في الجزائر هي مؤسساتية في المقام الأول. وهي تكمن في بنية الدولة الموجود تحت شكل التراثي الجديد (néo-patrimoniale) والازدواجية في هياكل السلطة التي تميّز هذا النظام. وكتلخيص في هذه النقطة، سنقول أن السلطة الجزائرية ترفض العواقب السياسية للإصلاحات الاقتصادية التي تنطوي على إعادة توزيع السلطة في مجال الدولة وإعادة توازن علاقات السلطة بين الدولة والجهات الفاعلة الاقتصادية. ومع ذلك، يبقى سؤال كبير مطروح: لماذا بعد نصف قرن بعد الاستقلال، الجزائر لم تؤدي إلى ولادة نخبة اقتصادية مستقلة عن القطاع الخاص وعن القطاع الرسمي، متعلقة بالإنتاج، والتي يمكن أن تكون وتتشكل كجهة معارضة تُلزم الدولة على اصلاح الاقتصاد؟

وللإجابة على هذا السؤال، لجأنا إلى منطق الاقتصاد الريعي. هذا الأخير تمّ تحديده بالفعل من طرف النظرية الاقتصادية الكلاسيكية كعقبة رئيسية أمام تشكيل الاقتصاد الانتاجي.

والمداخيل الناتجة عن المحروقات في الأسواق الدولية هو نوع من الريع الذي تحتكره الدولة باسم المجتمع. فالريع البترولي هو ليس خلق قيمة جديدة، بل هو تحويل يمكن أن يمارس بعض الآثار السلبية على الأجور والأرباح. والأسوأ، يسبب هذا الريع آثار منحرفة أكثر لأنه خارج سير العمالة المحلية. وهو تحويل لقيمة تم خلقها خارجيا. فالريع النفطي تستخدم الدولة جزء منه في الحفاظ على عملائها بين العاملين وتقدمه في شكل أجور وإعانات أخرى بدون مقابل انتاجي، وهو ما يسبب العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتغذى ببعها البعض والتي تخلق بدورها وضعية حيث لا مستوى أجور، ولا معدل أرباح يمكن أن يكون كبير بمعدل كاف لإحداث ديناميكية تراكم.

فعلى المستوى الاقتصادي، عملية حقن الأموال بسبب الريع البترولي وبدون مقابل انتاجي يسبب عملية تضخمية كبيرة. وبالإضافة إلى خلل نظام الأسعار والتوزيع الأمثل للموارد، التضخم يؤدّي إلى تآكل القوة الشرائية وخاصة ذات الدخل الثابت، ويقلل من الطلب الفعال والميل إلى الادخار. وفي حالة انخفاض الأجور الحقيقية للعمال، فهم يعملون على الرد بطريقتهم ويطالبون الزيادة في أجورهم الإسمية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح. ومن جهة أخرى، انخفاض الادخار الوطني يزيد من تكلفة الاستثمارات ويجعل من الاقتصاد بأكمله يعتمد على الاستثمارات الحكومية فقط وهذا ما سيكون عليه أثر على العمالة والأجور. فحلقة مفرغة ستتغذى ذاتيا باستمرار مما تسبب في انخفاض قيمة العمل وتعمّم السلوكيات الريعية في جميع مستويات الحياة الاجتماعية.

على المستوى الاجتماعي السياسي، الآثار الضارة للريع هي متنوعة وعديدة، فالريع يسمح للنظام السياسي بتمكين نفسه على المجتمع، وهذا ما يتيح له ممارسة علاقة الهيمنة على أعضائه، كما يمنع تشكيل فضاءات مستقلة من المرجح أن تؤدي إلى نشأة مجتمع اقتصادي يتكاثر من خلال قوة العمل. ولذلك، الريع يسبب في عمليات معمقة لإعادة التركيب لصالح الطبقات الاجتماعية الخاملة والعاطلة حيث عملية إعادة الانتاج تستند على جمع والاستيلاء على الريع المضارب. كما نشهد من خلال الريع ظهور عملية سريعة لتحول السلطة السياسية في شكل أصول في الأسواق، والدولة توجد في هذه الحالة فريسة بين الشبكة الواسعة من عملائها حيث تراكم الثروات يستند على عمليات الإثراء الغير مشروع الذي يجمع بين الفساد، الممارسات الاحتيالية وتطور السوق الغير رسمية.

هذه الظواهر والتي تولدت عن تناقضات الاقتصاد الموجه، لم تختف مع الاصلاحات الاقتصادية المطبقة، بل العكس من ذلك، الظواهر المذكورة أعلاه تطورت بشكل خاص، ولاسيما بعملية بيع أصول الدولة باسم اقتصاد السوق، مضاعفة العقود الدولية وتحرير الملكية العقارية وملكية الأراضي. والسبب هو أنه من دون الاصلاحات المؤسساتية التي تسمح بميلاد دولة القانون، التحرير الجزئي والذي تتحكم فيه نفس الموظفين السياسيين يعزز فقط الطابع التراثي الجديد للدولة. وبعبارة أخرى، تحرير أسواق معينة دون اصلاحات سياسية في الجزائر نتج عنه نظام حديث جزئيا حيث الشرعية لا تتوافق حقا مع المعايير السياسية التقليدية، ولا إلى منطق الدولة الحديثة، والاثنين هي أنظمة مستعارة. في مثل هذه الأنظمة، توجد المؤسسات الرسمية لكن من دون سلطة، والاقتصاد هو محرر جزئيا وتهيمن عليه المواقف الريعية، ومجتمع مدني ضعيف وتهيمن عليه الفئات الاجتماعية المفترسة والضارة. هذه الفئات تتولى السلطة الاقتصادية نتيجة قربهم من الموظفين السياسيين للدولة، وتستولي على الريع الحكومي الموزع بطريقة استنسابية وغير محدودة وتستثمر رؤوس الأموال المتراكمة في الأسواق غير رسمية.

حاليا، النظام السياسي الجزائري يقتصر على تشخيص السلطة التنفيذية، سلطة تشريعية فاسدة وسلطة قضائية فاسدة أكثر. وتوجد الإدارة مع مؤسساتها السياسية والاقتصادية من دون أن تمارس أي سلطة خاصة على الموظفين السياسيين للدولة وعملائهم في المجتمع. وهذه الوضعية ترجع إلى الازدواجية في هياكل السلطة، أي يوجد جزء من المجتمع التي يتمّ وضعه فوق المؤسسات الرسمية، تستخدم الموارد الاقتصادية من أجل الحفاظ على سلطة الموظفين السياسيين وتعزيز هيمنتهم على المجال السياسي ومنع تشكيل فضاء عام يكون معارض لهذه الفئة.

العنصر الرئيسي في هذا النظام، هو التنظيم السياسي من خلال الريع النفطي. وهذا ما يفسر عدم القدرة الواضحة للدولة على اصلاح اقتصادها على الرغم من الخطابات الرسمية العديدة ومحاولات الاصلاح وتحرير الشركات الحكومية التي تقوم تحت الضغط في العقود الأخيرة. وهذا ما يفسر إلى حد كبير أيضا عملية صعبة لميلاد مجتمع مدني واقتصاد انتاجي في وجود نظام يتم تنظيمه سياسيا من خلال الريع وحيث تكون فيه الأجور والأرباح منخفضة و/أو هدف لاختلاس دائم.

المراجع:

A Dahmani .(1999) .L'Algérie à l'épreuve ,économie politique des réformes 1988-1997 .Alger: Gasbah.

Abdelkader Sid Ahmed .(2000) .le paradigme rentier en question: l'expérience des pays arabes Producteurs de brut analyse et cléments de stratégie .revue Tiers-Monde, tome 41, n.503 ،163°

Ahmed Dahmani .(1999) .L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne

BM: www.données.banquemondiale.org .(2009). مؤشرات البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم الاسترداد من البنك الدولي

Chérif Mohamed BELMIHOUB 17-15) .Juin, 2005 .(Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie) .Forum Euro- Méditerranée sur Les innovations et les(المحاور ،

Chhibber Ajay .(1997) .L'Etat dans un monde en mutation .World Bank, New York, Oxford University Press.

Dahmani .(1999) .L'Algérie à l'épreuve ,économie politique des réformes 1988-1997 .Alger: Casbah.

Dahmani .(1999) .L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes . Les cahiers du CREAD.50 ،

Djilali LIABES .(1986) .Rente, légitimité et statut quo : quelques éléments de réflexion sur la fin de l'Etat-providence .Cahiers du CREAD, n2 ,6 °ème trimestre.131 ،

F. Ghilès .(1998) .L'armée a-t-elle une politique économique ? Chroniques de douze années de compromis incertains .Pouvoirs , n 86, septembre.87 ،

Gordon, Tullock .(1967) .The Welfare Costs of Tariffs, Monopolies, and Theft . Western Economic Journal ، .224

Grasmann Sina Gelb Alan) .Janvier, 2009 .(Déjouer la malédiction pétrolière تم الاسترداد من . Afrique contemporaine : www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2009-1-page-87.htm.

Gwenaëlle Otando et Dimitri Uzunidis .(2011) .le renouveau des théories du développement : institutions et bonne gouvernance .Lille, France: CLERSE (UMR 8019), Université Lille Nord de France.

INSEE .(2011) .(INSEE), France من الاسترداد تم . ,Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques de France: http://www.insee.fr

Jacques Ould Aoudia .(2006) .Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens .Agence Française de Développement, Département de la Recherche.18 ،

José De Gregorio, Claudio Bravo-Ortega .(2001) .The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic Growth, Banco Central de Chile .Université de Californie.

Kalle Moene and Ragnar Torvik Halvor Mehlum .(2002) .Institutions and the resource curse .Oslo: Department of dqs University of Oslo.

Kangni Kpodar Boileau Loko .(2007) .Algeria Selected Issues . Washington: FMI, INTERNATIONAL MONETARY FUND.

Louis-Marie Philippot .(2009) .Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle ? " CERDI, Etudes et Documents تـم الاسـترداد مـن .https://halshs.archives-ouvertes.fr: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/document

Marie-Claire AOUN .(2008) .La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs . Paris: Université de Paris Dauphine.

ONS من الاسترداد تم .الديوان الوطني للإحصائيات .(2016) .www.ons.dz

Paulin Ibanda Kabaka .(2016) .L'intervention de l'Etat dans l'économie : du laisser-faire à la régulation تم . الاسترداد منhttps://hal.archives-ouvertes.fr: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01287474

Philippot Louis-Marie .(2008) .Rente naturelle et composition des dépenses publiques . Reflets et perspectives de la vie économique, Cairn.63-49 ،

Rachid Boudjemaa .(2006) .Algérie : chronique d'un ajustement structurel .revue d'économie et statistique appliqué en Algérie.31 ،

Samir Bellal .(2011) .Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie Une approche en termes de régulation .Lyon ،France: Université Lumiere de Lyon2.

Souleymane Astou DIAGNE .(2009) .Institutions et Développement économique : Asie de l'Est et du Sud-Est et Afrique Subsaharienne .paris ،Paris ،France: Université de Paris13- Nord.

Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian .(2013) .Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria .Journal of African Economies.615-570 ،

Y Benabdellah .(2006) .Croissance économique et DutchDisease en Algérie .Cahiers de CREAD, n.17 ،75 °

Y. Benabdellah .(2007) .L'économie Algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité من تم الاسترداد ? www.gate.cnrs.fr: https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf

Y. Benabdellah .(2008) .L'Algérie face à la mondialisation, l'Algérie de demain (Relever les défis pour gagner l'avenir .(Fondation Friedrich Ebert, Bureau d'Algérie.50 ،,

Youcef Benabdellah .(1999) .Economie rentière et surendettement .,Lyon ،France: Université Lumiere de Lyon.